

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

إيه بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب.
المنامة - مملكة البحرين

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة إيه بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب. ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة الدولية).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (ويشار إليهما معاً بـ "المدونة")، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

احتساب الإيراد	
راجع إيضاح رقم 3 (أ) للإطلاع على السياسة المحاسبية، وإيضاح رقم 15 للإطلاع على تفاصيل الفئات.	
امر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أهمية المبالغ المتضمنة في معاملات الإيرادات؛ • هناك مخاطر كامنة حول دقة الإيرادات المسجلة، وذلك بالنظر للطبيعة المختلفة لتدفقات الإيرادات وحجم المعاملات المتضمنة. 	<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، تلك الموضحة أدناه:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحصول على فهم لعمليات الإيرادات والفواتير الخاصة بالشركة، من بدء العقد وحتى القياس النهائي، والاحتساب والتسجيل؛ • تقييم مدى ملاءمة سياسات الشركة المحاسبية لاحتساب الإيرادات وتقييم الامتثال بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء"؛ • اختبار ما إذا كانت الإيرادات المحتسبة خلال السنة تتفق مع الترتيبات التعاقدية الأساسية على أساس العينات؛ • إجراء اختبار موضوعي فيما يتعلق بمعاملات المبيعات، بالإضافة إلى إشعارات الدائن الصادرة، المسجلة خلال الفترة في نهاية العام أو بالقرب منه؛ • اختبار التسويات بين دفاتر الأستاذ العام وتقارير النظام لجميع تدفقات الإيرادات الرئيسية؛ • التحقق من الأدلة الداعمة لقيود دفتر اليومية اليدوية المسجلة في حسابات الإيرادات؛ • تقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية المتعلقة باحتساب الإيرادات، وذلك بالرجوع إلى المعايير المحاسبية ذات الصلة.
المعلومات الأخرى	

إن مجلس الإدارة مسنول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير تقرير المديرين والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤل عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية؛ فإن مجلس الإدارة مسؤل عن تقييم قدرة الشركة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير بشكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الشركة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين إيه بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب. (يتبع)

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

- 1) وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) نفيد بما يلي:
 - أ) إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق معها؛
 - ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير المديرين متفقة مع البيانات المالية؛
 - ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أي مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال الشركة أو مركزها المالي؛
 - د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.
- 2) وفقاً لمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة بموجب خطابها المؤرخ 30 يناير 2020 بخصوص متطلبات المادة الثامنة من الفرع الثاني للفصل الأول من ميثاق حوكمة الشركات نفيد بأن لدى الشركة:
 - أ) موظف مسؤول عن الحوكمة.
 - ب) دليل إرشادي وإجراءات للحوكمة معتمد من قبل مجلس الإدارة.

الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر القبيطي.

كي.بي.ام.جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك 83
26 فبراير 2026